«النفط الكويتي» يرتفع 1,4٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 59 سنتا ليبلغ 42,69 دولارا بنسبة 1,4٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وتعتزم الكويت تخفيض إنتاجها 131 ألف برميل يوميا إلى 2,707 مليون برميل يوميا، على ضوء الاتفاق الذي توصلت إليه «أوبيك» في اجتماعها امس الأول.

الاتفاق خطوة كبرى باتجاه عودة التوازن إلى السوق

«فيتش»: التزام «أوبيك» وحده ليس كافياً لإنهاء تخمة المعروض

هلع أسواق النفط يهدأ بعد القرار التاريخي لأوبيك بخفض الإنتاج

وكالات: قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إن اتفاق أوبيك لخفض إنتاج النفط للمرة الأولى منذ 2008 يعد خطوة كبرى باتجاه عودة التوازن للسوق.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن قرار خفض الإنتاج يعد أول تدخل مهم لدعم الأسعار منذ عام 2008 ومن المرجح أن يؤدي إلى عودة التوازن للسوق بوتيرة أسرع.

وأشارت إلى أنه ما زالت هناك مخاطر كبيرة تتمثل في أن ينتج أعضاء أوبيك النفط بمستويات أعلى من الحصص المقررة كما حدث في الماضي.

وأوضحت فيتش في تقريرها أن التزام أوبيك وحده ليس كافيا لإنهاء تخمة المعروض النفطي، حيث تنتج أوبيك ثلث النفط العالمي أو نحو 33,6 مليون برميل يوميا وبموجب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه فإنها ستخفض إنتاجها بنحو 1,2 مليون برميل يوميا بدءا من يناير 2017.

وستتحمل السعودية نصيب الأسد عبر خفض إنتاجها بنحو 0,5 مليون برميل يوميا إلى 10,06 مليون برميل يوميا. وسيخفض حلفاء المملكة الخليجيون ـ الإمارات والكويت وقطر ـ إنتاجهم بما مجموعه 300 ألف برميل يوميا.

الالتزام بالحصص أحد المخاطر الكبيرة التي تحيط بالاتفاق

قرار خفض الإنتاج قد يؤدي إلى عودة التوازن للسوق بوتيرة أسرع

اتفاق أوبيك لم يغير توقعات الوكالة لأسعار النفط في الأجل الطويل

وجرى السماح لإيران بزيادة إنتاجها قليلا من مستواه في أكتوبر، حيث دأبت على القول بانها في حاجة إلى استعادة حصتها في سوق النفط والتي فقدتها في ظل العقوبات الغربية.

وستخفض الجزائر إنتاجها بنحو 50 ألف برميل يوميا إلى 1,039 مليون برميل يوميا، عن مستويات 1,089 مليون برميل قبل الاتفاق.

أما الكويت، فتعتزم تخفيض إنتاجها 131 ألف برميل يوميا إلى 2,707 مليون برميل يوميا، بعدما كانت مستويات إنتاجها تبلغ 2,838 مليون برميل يوميا.

غير ان قطر ستتحمل فقط خفض 30 ألف برميل يوميا إلى 618 ألف برميل يوميا، مقارنة بـ 648 ألف برميل يوميا قبل الاتفاق.

وباقي الحصص الفردية للأعضاء، فتتوزع على الشكل الآتي: فنزويلا ستخفض 95 ألف برميل يوميا إلى 1,972 مليون برميل يوميا، الغابون (ـ9 آلاف برميل يوميا) إلى 193 ألف برميل يوميا، الأكوادور (ـ26 ألف برميل يوميا) إلى 522 ألف برميل يوميا وأنغولا ستخفض إنتاجها بـ 80 ألف برميل يوميا إلى 1,673 مليون برميل يوميا.

وأوضحت وكالة التصنيف العالمي فيتش أنه من غير المعروف مدى سرعة انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة وما هو رد الفعل للأسعار النفط، حيث بدأ تنامي إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة من أدنى مستوياته الأخيرة.

وأضافت الوكالة انه اعتمادا على توقعات وكالة الطاقة الدولية كمدخل، فإن تقديرات استهلاك النفط الخام قد تتجاوز الإنتاج بنحو 400 مليون برميل في الربع الأول من 2017 إذا تم تمديد اتفاق أوبيك والتزم به أعضاء أوبيك والمنتجين من خارجها، مشيرا إلى انه قد يكون الفرق أعلى من تلك التقديرات إذا كان انضمام الدول غير الأعضاء في أوبيك على القدر نفسه من الالتزام.

إلى ذلك، ارتفع سعر النفط الخام بنسبة 1٪ خلال تداولات أمس ليبلغ 50,24 دولارا للبرميل.

ويمثل خفض مشترك للإنتاج من جانب أوبيك والمنتجين غير الأعضاء بواقع 1,8 مليون برميل يوميا نحو 2٪ من الإنتاج العالمي وسيساعد في تخلص السوق من تخمة في المخزونات دفعت الأسعار للانهيار من مستويات مرتفعة بلغت 115 دولارا للبرميل في منتصف 2014.

وقالت قطر التي ترأس أوبيك إن المنتجين غير الأعضاء وافقوا على خفض إنتاجهم بواقع 600 ألف برميل يوميا إضافية تساهم فيهم روسيا بنحو 300 ألف برميل.

وأعلنت أذربيجان وكازاخستان ـ وهما منتجان من غير الأعضاء في أوبيك إنهما أيضا قد يخفضان إنتاجهما.

وقالت قطر إن أوبيك علقت عضوية إندونيسيا اليوم لأنها مستورد صاف للنفط وليس بمقدورها خفض الإنتاج.

وستجري أوبيك محادثات مع المنتجين غير الأعضاء بالمنظمة في التاسع من ديسمبر الجاري، وقالت قطر إن أوبيك ستعقد اجتماعها المقبل في 25 مايو لمراقبة التقيد بالاتفاق وقد تمدده 6 أشهر.

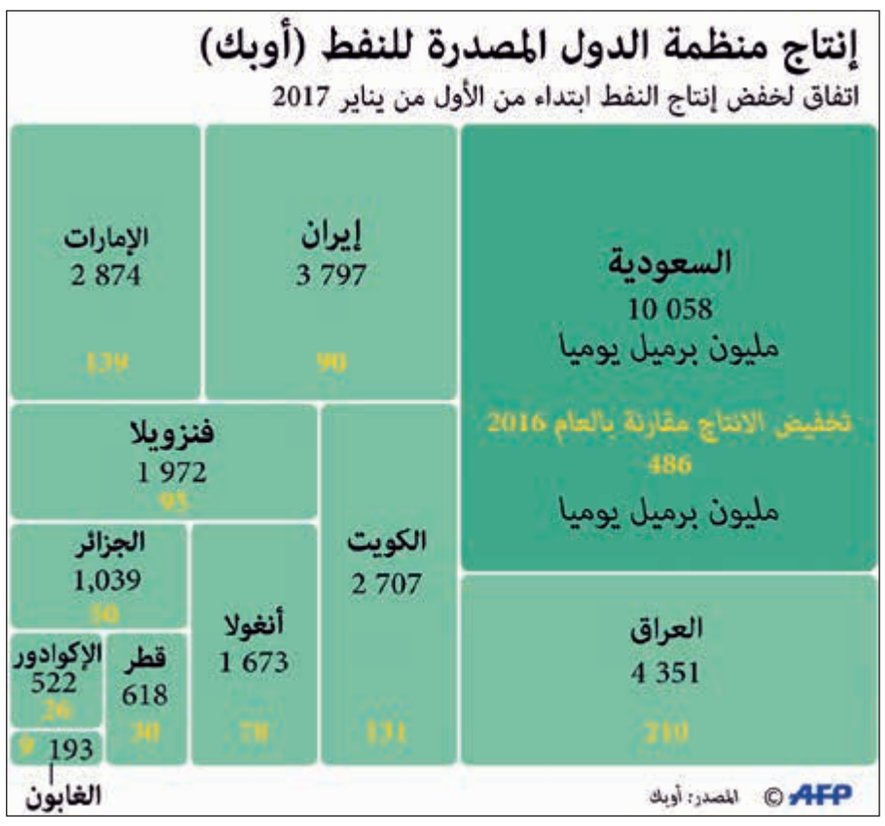

ما أهم التحفظات على اتفاق «أوبيك»؟

وصف الخبير النفطي طلال البذالي قرار أوبيك بـ «الإيجابي» للأسواق النفطية، مؤكداً أن الاتفاق على خفض الإنتاج 1,2 مليون برميل يوميا داخل أوبيك، ونحو 600 ألف برميل يوميا خارج «أوبيك»، يعطي إشارة إيجابية واضحة للأسواق العالمية بأن المنظمة ستعود إلى دفة القيادة والتحكم بأسعار النفط.

وأعرب البذالي في حديث مع «العربية» عن تفاؤله في استمرار موجة صعود أسعار النفط لتلامس مستويات 60 دولارا خلال الربع الأول من العام 2017، حتى مع تحول المنتجين نحو النفط الصخري رغم أنه يتطلب الكثير من الوقت.

وأبدى البذالي تحفظه عن 3 نقاط رئيسية توصل لها اجتماع أوبيك يوم أمس: أولا، يوجد شكوك تلف مطالبات «أوبيك» بتكليف لجنة محادية لمراقبة التزام الدول بحصص الإنتاج المحددة. ثانيا، إيران لن تساعد في عملية خفض الإنتاج، بل أقرت أنها ستجمد إنتاجها عند 3,797 ملايين برميل يوميا.

كما أن روسيا تعهدت بتخفيض إنتاجها 300 ألف برميل يوميا، ولكنها لم تحدد جدولا زمنيا لبدء التطبيق فعليا.

الفالح: الاتفاق مع روسيا سيعلن قريباً

وكالات: قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح، إن اتفاق منظمة «أوبيك» سيكون له أثر إيجابي على السوق، حيث عملت جميع الدول الأعضاء على إنجاحه.

وأضاف في تغريدة على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس أن الاتفاق مع روسيا وعدة دول أخرى من خارج منظمة «أوبيك» على المشاركة سيتم إعلانه قريبا.

روسيا ستخفض إنتاجها دون مستويات نوفمبر وديسمبر

موسكو ـ رويترز: قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك امس إن بلاده ستخفض إنتاجها النفطي من مستوياته في شهري نوفمبر وديسمبر.

وكان نوفاك قال قبل يوم إن روسيا مستعدة لخفض إنتاجها من النفط بما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017 في إطار اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك). وذكر نوفاك أن أذربيجان والمكسيك وآخرين قد ينضمون إلى الاتفاق الذي سيشهد خفض الإنتاج من جانب أوبيك ودول غير أعضاء في المنظمة.

«السعودي» و«قطر» و«مسقط» الأكثر استفادة.. وارتفاع خجول لـ «الكويت»

اتفاق «أوبيك».. يشعل الأسهم

شريف حمدي

قفزة كبيرة حققها سعر النفط في السوق العالمي (خام برنت) بنسبة 13٪ ليصل إلى 52 دولارا للبرميل ارتفاعا من 46 دولارا قبل التوصل إلى اتفاق منظمة أوبيك لخفض الإنتاج من أجل القضاء على تخمة المعروض في الأسواق العالمية.

وانعكس هذا القرار التاريخي على أداء أغلب أسواق المال العالمية بشكل عام وأسواق الخليج على وجه الخصوص نظرا لاعتماد دول الخليج على النفط كسلعة رئيسية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط يعزز ايرادات الدول الخليجية.

وللمرة الثاني على التوالي، شهدت أسواق المنطقة نشاطا لافتا على مستوى كافة مؤشراتها، حيث نشطت الأسواق قبل التوصل لاتفاق رسمي على وقع التصريحات التفاؤلية التي سبقت اجتماع أوبيك، وزاد النشاط بشكل كبير في جلسة تعاملات أمس بعد الإعلان رسميا عن التوصل لخفض الانتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا، وهو ما ترتب عليه ارتفاع سعر النفط إلى 52 دولارا للبرميل.

وأنهت مؤشرات أسواق الخليج تعاملات جلسة أمس على النحو التالي:

● ارتفع السوق السعودي بنسبة 1,3٪ بارتفاع 93 نقطة ليصل إلى 7093 نقاط، ويعزز السوق استقراره فوق 7000 نقطة لأول مرة من ديسمبر 2015.

● ارتفع سوق قطر المالي بنسبة 1,2٪ بإضافة 120 نقطة جديدة لمكاسبه السابقة، ليصل مؤشر السوق إلى 9913 نقطة.

● حقق سوق مسقط مكاسب كبيرة نسبة 1,8٪ بمكاسب بلغت 102 نقطة ليصل المؤشر لمستوى 5590 نقطة.

● ارتفع سوق الكويت المالي بنسبة 0,3٪ بمكاسب بلغت 15 نقطة ليصل إلى 5569 نقطة.

● حقق سوق البحرين مكاسب بنسبة 0,3٪ بإضافة 3,6 نقاط جديدة ليصل إلى 1777.

● تعطل أسواق الإمارات (دبي ـ أبوظبي) بسبب عطلة الاحتفال بالعيد الوطني.

ومن المتوقع أن تواصل مؤشرات أسواق الخليج حالة الزخم التي تشهدها حاليا بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أن عمليات جني الأرباح ستحد من هذه الارتفاعات خلال تعاملات الأسبوع المقبل.

محليا، شهد سوق الكويت المالي تباينا في أداء نشاطه الأسبوعي، حيث ارتفع المؤشران السعري والوزني، فيما جنح مؤشر كويت 15 إلى التراجع الطفيف.

ولوحظ تراجع السيولة التي تم ضخها على مدار جلسات الأسبوع في السوق، إذ بلغت 61 مليون دينار كمحصلة اسبوعية بمتوسط يومي 12,2 مليون دينار، وذلك تراجعا من 72 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي بلغ 14,4 مليون دينار.

وبنهاية تعاملات الأسبوع سجلت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية ارتفاعا قيمته 66 مليون دينار ببلوغها 25,542 مليار دينار بزيادة عن 25,476 مليار دينار في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي.

وأنهت المؤشرات الثلاثة تعاملاتها على النحو التالي:

● حقق مؤشر كويت 15 تراجعا بنسبة 0,1٪، متراجعا بنقطة واحدة ليصل إلى 862 نقطة.

● ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,3٪ محققا نقطة واحدة مكاسب ليصل إلى 369 نقطة.

● وصل المؤشر السعري إلى 5569 نقطة، وذلك بعد تحقيق 52 نقطة إضافية بنسبة ارتفاع 0,9٪.

اسهم بورصات الخليج تنتعش بسبب قفزات أسعار النفط

تعطل أسواق «دبي» و«أبوظبي» للاحتفال بالعيد الوطني

بورصة الكويت تربح 66 مليون دينار في تعاملات الأسبوع

في غمرة دلائل على انتعاش الأسواق

انتخاب ترامب قد يخلق ملايين فرص العمل في الصناعة النفطية

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن قطاع الطاقة فقد الملايين من فرص العمل منذ عام 2014، حيث قدرت شركة وود ماكينزي الاستشارية البريطانية في يونيو الماضي ان الاستثمار في تطوير حقول النفط والغاز والتنقيب هذا العام سيكون في حدود 400 مليار دولار، وهو ما يقل بأكثر من الثلث عما كان عليه قبل انهيار الأسعار، وهناك احتمال أن نشهد المزيد من الانخفاض في عام 2017.

وأضافت المجلة في تحليل بقلم رئيس تحريرها ادموند سوليفان ان هذه التطورات السلبية قد وقعت قبل فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الاميركية، وهو ما يعد بخلق ملايين الفرص والوظائف من خلال إلغاء القيود المفروضة على إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة.

ويقول المستشارون ان خطط ترامب المتعلقة بالطاقة قد ترفع الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بنحو 150 مليار دولار، وهو ما يعتبر خرقا واضحا للسياسات الأميركية التي وضعت انبعاثات الكربون والبيئة على رأس أولويات الطاقة في واشنطن.

ارتفاع الأسهم

وقد ارتفعت أسعار أسهم الشركات المنتجة للنفط والغاز المدرجة في بورصتي لندن ونيويورك بنسبة 5٪ منذ الانتخابات الرئاسية، كما تعزز تأثير ترامب بزيادة نسبتها 10٪ في أسعار النفط.

وأضاف الكاتب ان الأمر الأكثر جوهرية يتمثل في خطة أرامكو السعودية لاستثمار ما يقرب من 400 مليار دولار في الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز بحلول عام 2025.

ووافقت شركة البترول الكويتية العالمية في نوفمبر الماضي على الاستثمار في مجمع للبتروكيماويات وتكرير النفط في منطقة الدقم في سلطنة عمان بكلفة تصل الى 6 مليارات دولار.

وفي ابوظبي، قال الكاتب ان الامارة انهمكت هذا العام بأكثر مشروعات الطاقة راديكالية منذ إنشاء شركة النفط الوطنية في أبوظبي (ادنوك) عام 1971، ولكن ثمة دلائل على خطط لتفعيل مشروعات كبرى من بينها توسعة مصفاة التكرير في الرويس.

ومن المقرر زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في دول أخرى في الخليج، حيث سيتم قريبا طرح عقود البناء لتوسيع مصفاة سترة في البحرين.

أجواء قاتمة

ومضى الكاتب الى القول ان عطاءات التأهيل المبدئية لنحو 50 من عقود النفط والغاز الإيراني ستطرح هذا الشهر. وعلى الرغم من الأجواء القاتمة التي تظلل أجواء الصناعة النفطية، فإن الإنتاج المشترك من النفط لدول الخليج في خريف هذا العام بلغ ما يقرب من 27 مليون برميل يوميا، وهو ما يزيد بنحو مليوني برميل تماما عما كان عليه قبل عام.

وختم الكاتب مقاله بالقول إن بريطانيا تقر بأن قطاع النفط والغاز، الذي يخضع للضريبة والتنظيم بشكل كبير ربما يكون أهم قطاعات الصناعات التحويلية، وبالتالي فانه لا يمكن السماح بتركه للتعامل التلقائي مع تقلبات الأسعار التي لم يسبق لها مثيل، وتجمع الحكومات في جميع أنحاء العالم على هذا الأمر، لكن وجود دونالد ترامب في سدة البيت الأبيض هو الذي قد يمثل الفرق الأكبر في هذا المضمار.